مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- المركز الجامعي بغليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 06/ العدد: 02 (2020) - ص 47- 60

موقف عبد الرّحمن أيوب من الدّرس النّحويّ: دراسة تحليليّة نقدية

The position of Abdul Rahman Ayoub of the grammar lesson :Critical analytical study

طراد أنور
جامعة عباس لغرور -خنشلة- الجزائر
TRAD.ANOUAR@Univ-Khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2019/10/04 تاريخ القبول: 2019/11/12 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص البحث:

يهدف هذا العمل إلى الوقوف بالوصف، والتّحليل، والنّقد، عند أبرز الجهود النّقدية والتّجديدية، عند عبد الرّحمن أيّوب، والتي دعا فيها إلى اعتماد مبادئ المدرسة الشّكلية، التي تقصي المعنى من التّحليل اللّغوي وتعتمد الجانب الشّكليّ فقط.

وتوصّل البحث إلى نتائج أهمّها: أن أغلب مآخذه على النّحاة يمكن دحضها، وأن محاولته لم تتجاوز حدود النّقد في كثير من الأحيان، سوى بعض الاقتراحات التي بقيت دون تطبيق.

الكلمات المفتاحية: النّحو، النّقد، المنطق الأرسطي، شكل الكلمة، المنهج الوصفي.

ABSTRACT:

This work aims at describing, analyzing, and criticizing,at the most critical and innovative efforts of Abdul Rahman Ayyoub, in which he called for the adoption of the principles of the formal school, which exclude meaning from linguistic analysis and adopt only the formal aspect. The research reached the most important results: that most of its drawbacks on the grammatical can be refuted, and that his attempt did not exceed the limits of criticism often, only a few suggestions that remained unimplemented.

Keywords: grammar . criticism. Aristotelian logic. word form. descriptive approach

1. مقدمة:

أحدثت اللّسانيات الوصفية طفرة في مجال الدّرس اللّغوي، حيث دعت إلى تناول اللّغة تناولا علميا موضوعيا عن طريق وصف ظواهرها وصفا مباشرا دون التّورط في أي نوع من التّأويل، الذي يخرج عن روح اللّغة، وفي نظر أصحابها، فإن الدّرس اللّغوي التّقليدي لم يُبن على أسس علمية، حيث كان التّفكير المنطقي العقليّ، والمعياري، أبرز سماته، وبعد النّتائج التي حقّقتها اللّسانيات الوصفيّة في دراسة الظّواهر اللّغوية، كان لها الأثر البالغ على الباحثين العرب، إذ عمل ثلّة منهم، على إعادة النّظر في الموروث اللّغوي بناء على ما تلقّوه من أفكار المنهج الوصفي، ورأوه المنهج الأنسب، والأدق، لإعادة وصف قواعد اللّغة العربية، وبعثها من جديد.

وكانت البداية بأن وجهوا نقدا عنيفا للدّرس النّحوي، وزعموا أن علماء العربية قد وقعوا في سقطات منهجية، ونظرية، دفعتهم إلى إغراق النّحو في مطبات التّأويل، والتّعليل، الذي يخرج عن روح اللّغة، ومنطقها، ومن بين هؤلاء الباحثين: إبراهيم أنيس، وتمّام حسان، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيّوب، وكمال بشر، وغيرهم كثير، حيث رفض هؤلاء مسلك النُّحَاة الأوائل في تناولهم لكثير من الظّواهر النّحوية، من بينها: مسألة التّقسيم الثّلاثي للكلمة، وقضيّة الإعراب والبناء، والجملة وتقسيماتها، وهلم جرا، وبناء عليه يهدف هذا العمل إلى الوقوف على الجهود النّقدية، والتّجديدية، عند أبرز أعلام الاتجاه الوصفي في الوطن العربي، وهو: عبد الرّحمن أيّوب، محاولين الإجابة عن الإشكالات الآتية: فيما تتمثل الآراء النّقدية والتّجديدية عند عبد الرحمن أيوب؟ ما هي مرجعيته النّقدية؟ وفيما تمثّلَتْ أبرز هذه المآخذ؟ وما مدى صحّتها؟ أوُفِّقَ الباحث في دعوته التّجديدية؟

واعتمد البحث على المنهج الوصفي القائم على آليتي الاستقراء، والتّحليل، في عرض ونقد آراء عبد الرحمن أيوب.

2. نقد التّراث النّحوي عند عبد الرّحمن أيوب ومرجعية هذا النّقد:

النّاظر لمؤلفات الوصفيين عموما، وعبد الرّحمن أيوب خاصة، لا يجد صعوبة في تحديد توجههم اللّساني، فهم يدعون صراحة، أو ضمنا، بضرورة قراءة التّراث النّحوي وفق مبادئ المنهج الوصفي، كونه الأنسب للدّراسة العلمية الموضوعية، وهما السّمتان اللّتان غابتا عن الدّراسات التّقليدية، بما فيهم النّحو العربي، ولا شكّ أن المدرسة الوصفية اتجاهات، ومدارس، كالسّياقية، والوظيفية، والقلوسيماتيكية، والتّوزيعية،* وهلم جرا، اتّفقت في جزئيات، واختلفت في أخرى، وكان لهذه الأخيرة (التّوزيعية) تأثير كبير في كتابات عبد الرّحمن أيوب، حيث دعا إلى اعتماد مبادئها لإعادة النّظر في أبواب النّحو، إذ يشير إليها بقوله: "ونحيل القارئ إلى كتاب هامّ للأستاذ زوليخ هاريس"[1]، ويقول أيضا: ترى المدرسة التّحليلية الشكليّة أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها.."[2]

ولم يكتف أيوب بأخذ مبادئ المنهج الوصفي عموما، ومبادئ التّوزيعية خاصة، بل تبنى أيضا مقولاتهم النّقدية، ورأى أن ما ينطبق على الأنحاء الغربية القديمة ينطبق أيضا على النّحو العربيّ، ومن الأدلة على ذلك، وصفه للدّرس النّحوي القديم بمصطلح التّقليدية، وقوله إنه قام على التّفكير الجزئي: "فالنّحو العربيّ شأنه شأن ثقافتنا التّقليدية في عمومها، يقوم على نوع من التّفكير الجزئيّ الذي يُعْنَى بالمثال قبل النّظرية، من أجل هذا جهد النّحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة، أكثر ممّا جهدوا في مراجعة منطقهم، ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها" [3]، ويذكر عيبا آخر ميَّز الدّراسات النّحوية العربيّة القديمة، وهو أنّ النّحاة لم يُؤَسِّسُوا القواعد انطلاقا من المادّة اللّغوية فقط، بل اعتمدوا على اعتبارات عقلية أخرى جعلتهم يَفرِضون القاعدة على المادّة اللّغوية فرضًا، وصنيعهم هذا لا يمكن أن يوصف بالعلميّة، والموضوعيّة بالمعنى الحديث[4].

وضرب مثالا للتّفريق بين الدّراسات التّقليدية، والدّراسات الحديثة المتمثّلة في المنهج الوصفيّ من حيث تناولهما للظّاهرة اللّغوية بقوله: " أُشير إلى وجود مذهبين في الدّراسة أحدهما يبدأ بالجزء وينتهي إلى الكلّ كما يفعل البَنَّاء حين يضع حجرا فوق حجر حتى ينتهي إلى بِناء كامل، وثانيهما ينظر إلى البِناء الكامل ويبنيه حَجَرًا حجرا، دون يزيح أحدا من الأحجار عن موضعه من البِناء، والصّنيع الأول صنيع من يكّون الشيء، والصّنيع

الثّاني صنيع مَن يَصف تكوينه، دون أن يتدخّل فيه بشيء، وهذا الفَرْقُ بين من يبني البناء ومن يصفه، هو نفس الفرق بين المدرسة اللّغوية التّقليدية بما فيها مدرسة النّحاة العرب، وبين المدرسة اللّغوية التّحليلية الحديثة التي تصف التّركيب اللّغويّ دون أن تفصل أجزاءه بعضها عن بعض. وقد اختارت المدرسة النّحوية العربية أن تبدأ بالجزء حتى تنتهي إلى الكلّ"[5]، وبناء عليه يمكن أن نلخص موقفه من التّراث النّحوي في مسألتين هما:

_ تأثّر النّحاة بالمنطق الأرسطي صاحبه غلوّ في التّفسير، والتّقدير، والخروج بالدّرس من التّناول اللّغويّ إلى التّناول المنطقيّ العقلي، داعيا إلى إحلال الدّراسة الوصفيّة الشّكلية، والتّخلّي عن التّعليلات الفلسفيّة، والمنطقيّة.

_ اعتماد النّحاة على الدّلالة في التّقسيم، والتّعريف، وإهمالهم للجانب الشّكليّ، صاحبه قُصُور في تعريفاتهم، وتقسيماتهم، وعدم شمولها لجميع الأفراد.

وهذا ما أشار إليه "حلمي خليل" حين تحدث عن المبادئ العامّة التي على أساسها أقام الدّكتور عبد الرّحمن أيّوب نقده للتّفكير النّحوي العربيّ، فذكر أنها ثلاثة أسس: [6]

_ الوصفية مقابل التّعليل الفلسفيّ، والمنطقيّ.

_ إقصاء المعنى في تقسيم الوحدات اللّغوية.

_ الاعتماد على الشّكل، والوظيفة أساسا للتّصنيف.

وفي ما يلي عرض لبعض القضايا النّحوية، التي تناولها عبد الرحمن أيوب مبديا رأيه فيها.

3. التّقسيم الثّلاثيّ للكلمة[**] :

استقَرَّ عند النّحاة الأوائل أنّ الكلمة ثلاثة أنواع، اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ولا نجد نحويًا خرج عن هذا التّقسيم سوى جعفر بن صابر الذي أضاف قسما رابعا سمّاه: **الخالفة**، وهي اسم الفعل، وتباينت تعريفاتهم لهذه الأقسام، فمنهم من اعتمد على التّمثيل، ومنهم من اعتمد على شكل الكلمة، وثالث اعتمد على دلالتها، ورابع جمع بين التّمثيل والدّلالة والشّكل، والتّعريفات التي اعتمدت الدّلالة طارئة على النّحو، وكان شيوعها بداية من القرن الرّابع، وما بعده.

وقد اتفق الوصفيون على أن النّحاة تأثّروا في تقسيمهم، وتعريفاتهم، بالنَّحْوِ الإغريقي، وبفلسفتهم، ومنطقهم، وهذا المسلَكُ جعل تقسيمهم لا يتطابق مع طبيعة اللّغة العربية، يظهر ذلك حين نجد كثيرا من الألفاظ المختلفة في جملة من المعايير (الشّكلية، والمعنوية) تحت قسم واحد، ثم إن التّعريفات التي قدّموها لهذه الأقسام، لم تكن جامعة مانعة بسبب اعتمادها على الدّلالة تارة، وعلى الشّكل تارة أخرى، ولم يجمعوا بين القبيلين، كما كان الواجب.[8]

وقدّم الوصفيون تقسيمات جديدة بناء على جملة من المعايير، واختلفوا في ذلك، حيث قسّم إبراهيم أنيس الكلمة إلى أربعة أقسام هي: الاسم، والفعل، والأداة، والضّمير، معتمدا على معايير ثلاثة هي: المعنى، والصّيغة، والوظيفة.[9]، أما تمّام حسّان، فقسم الكلمة إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضّمير، والظروف، والأداة، والخالفة، معتمدا على معايير شكليّة، ومعنوية[10]، وفي الحقيقة أن هذه التقسيمات الجديدة لم تخرج عمّا قرره القدماء، إذ لا تعد إلا تفصيلا لما كان مجملا عند النّحاة.

والأمر يختلف قليلا عند عبد الرحمن أيوب، حيث قدّم جملة من المآخذ، واقترح أسسا للتّقسيم، دون أن يضع تقسيما جديدا، وهو ما سنعالجه فيما يلي.

1.3 مآخذ عبد الرحمن أيوب على التّقسيم الثّلاثي للكلمة:

ذَكرَ أنّ النّحاة قَسَّمُوا الكلام إلى كلماتٍ، والكلمةُ بدورها قُسّمت وفق اعتبارات عديدة، فباعتبار الدّلالة قُسّمت إلى اسم، وفعل، وحرف، وباعتبار أواخر الكلمة، وقبولها لحركات الإعرابيّة إلى: مُعرَبة، ومَبنيّة، وعرّفوا كلاً من الاسم، والفعل، والحرف، بقولهم: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"[11]، أمّا الفعل "فما دلّ على اقتران حدث بزمان"[12]، وأمّا الحرف "ما دلّ على معنى في غيره"[13]، وفي الوقت الذي يصرّح فيه النّحاة أنّ الحرف لا يحمل معنى في نفسه، وإنّما في غيره، يرى أيّوب أنّ الحرف يحمل دلالة في ذاته، وهذا المعنى هو العلاقة التي تضيفها الكلمة التي تشير إلى الحدث أيْ الفعل، والكلمة التي تشير إلى الذّات: أي الاسم نحو قولك: (ذَهَبَ زَيدٌ إلى عَليٍّ)، إذْ لو كانت العلاقة موجودة في كلمة (زيد) و(علي) لأدَّت المعنى دون الحاجة إلى ذكر الحرف، ويرى في تقسيمهم هذا تأثّر بالمنطق والفلسفة الإغريقيّة عن الموجودات، فهي عند أفلاطون على قسمين: ذوات، وأحداث، وعلاقة بينهما، وقسّم الألفاظ إلى اسم، وهو ما دلّ على ذاتٍ، وفعلٍ، وهو ما دلّ على حدث، وعلاقة بين الذّات والحدث، ليؤكّد أنّ تقسيم نحاة العرب كان بالاستناد إلى هذه المفاهيم التي جاء بها أفلاطون وأرسطو[14]، وبهذا الزّعم يرى أنّ البحث اللّغوي عند القدماء لم يكن أصيلا، وإنّما كان متأثّرا بالحضارات الأخرى، كاليونانيّة، والهنديّة.

ويرى عبد الرّحمن أيّوب أنّ اعتماد الدّلالة في التّقسيم عند النّحاة العرب، هو سبب ضعف هذا التّقسيم، وعدم شموله لجميع الأفراد، إذ هناك قسم رابع لا يندرج ضمن الاسم، ولا ضمن الفعل ولا ضمن الحرف كاسم الفعل مثلا؛ ثمّ إنّ تعريف الفعل لا ينطبق على كلمة (ليس)، لعدم دلالتها على الحدث، واستعمالها لنفي الحاضر دون الماضي، وهو شأن اسم المفعول في نحو كلمة (مضروب)، فعلى الرّغم من دلالتها على حدث في زمن ماضٍ، إلاّ أنها لا تُعَدُّ فِعلاً.

وذكر أنه لما لاحظ النّحاة ضعف تعريفاتهم لجؤوا إلى تحديد بعض العلامات الشّكلية لكل قسم فذكروا أن سبب فعلية (ليس) هو قبلوها لعلامات الفعل، كتاء التّأنيث، وتاء الفاعل، وسبب اسمية اسم المفعول، هو عدم قبوله لعلامات الفعل. ويعتقد أن الاكتفاء بهذه العلامات، وهي اعتبارات شكلية محضة، كفيل بأن يجعلنا نقدم تقسيما أدق من تقسيمهم، وبهذا الرّأي يدعو دعوة صريحة إلى اعتماد الشّكل لا المعنى في التّقسيم والتّعريف، إذ يقول:" لا بدّ أن نسلك مسلك المحدثين في قضيّة التّحليل اللّغويّ وإقامة التّقسيم على أساس الشّكل لا الدّلالة."[15]، وهذا ما تراه المدرسة الشّكليّة التي تُقصي الجانب الدّلالي في دراسة اللّغة، وتعتمد على شكلها فقط، كعدد الحروف في اللّفظة وترتيبها، ودعا إلى أن يكون التّقسيم وفق انتهاء الكلمات بحروف العلّة، وعدم انتهائها بها[16]، لكن السؤال الذي نطرحه، إلى أي مدى تصحّ هذه المآخذ؟

لقد فنّد كثير من الباحثين ما ذهب إليه الوصفيون في هذا الشّأن، وعلى رأسهم الدّكتور "عبد الرّحمن حاج صالح" الذي بين بطلان مزاعم أغلب اللّسانيين العرب في قضية عدم أصالة الدّرس اللّغويّ العربيّ بسبب قيامه على وسائل عقليّة ترجّح تأثّره بالمنطق والفلسفة، حيث يرى أنّ هذا المنطق الذي نجده عند الخليل وسيبويه خاصة، مُخَالِفٌ للمنطق الأرسطي، وهو منطق انفرد به هؤلاء الرّجال، وإذا كان حضور الجانب

العقلي يقضي بالتّسليم بفكرة تأثّر النّحاة بالمنطق، فكذلك ينبغي التّسليمُ أيضا بتأثّر الفقه به، كونه يقوم على وسائل عقليّة شأنه شأن النّحو، وهذا ليس بصحيح، وقد أكّد ذلك أغلب المستشرقين حينما ذكروا أنّ الفقه الإسلامي أصيل لم يتأثّر بما جاء عند الأمم الأخرى،[17]، ومعلوم أنّ هذين العلمين أعني الأصول وعلم النحو، نشآ وتطوّرا في بيئة زمانية، ومكانية واحدة، كما اشتركا في غاية واحدة هي خدمة النصّ القرآنيّ، لذلك فإن تفسير حضور الجانب العقلي في النّحو هو بسبب تأثّره بالعلوم الإسلامية العقلية (أصول الفقه، وعلم الكلام)، وليس بسبب تأثره بالمنطق الأرسطي.

وأكد كثير منهم على عدم وجود روايات واضحة، ودقيقة تُبيّن حصول الاتّصال بين الحضارتين في المراحل الأولى من التّأليف النّحويّ، أي زمن الخليل وسيبويه، وكما هو معلوم، فقد اكتمل النّحو على يد هذا الأخير في مُؤَلَّفِهِ الموسُوم بـ"الكتاب"، ولم يعرف هذا المُصَنَّفُ وجود تعريفات للأبواب النّحوية مثلا، بما يلوّح للقارئ وجود تأثُّرٍ بالمنطق، وإنما كانت أغلب تعريفاته تقوم على التّمثيل فقط، كقوله في الاسم: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط،"[18]، وبقي الأمر كذلك إلى غاية القرن الرّابع، حينها عرفت المُصَنَّفَات النّحوية بعض التّغييرات قد تدلّ دلالة مباشرة، أو غير مباشرة على وجود احتكاك بالمنطق، والفلسفة.

ويذهب عبد الرّحمن حاج صالح إلى التّأكيد على أنّه: "لا يوجد في كتاب أرسطو أيّ تقسيم ثلاثيّ للكلام مطلقا."[19]، وتبعه في ذلك عبده الراجحي حين ذهب إلى أنّ أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناوُلا مباشرا، ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال إنّه كان يقصد إلى تقنين هذا التّقسيم، فالنّاظر في كتابه "العبارة" يجده تناول الاسم، والفعل فقط، ولم يسبق لأفلاطون قبله أنْ ذكر نوعا ثالثا في هذا التّقسيم[20]، لذلك فنسبة التّقسيم الثّلاثي للكلام إلى أرسطو فيه شيء من الإجحاف والخطإ، ولا بد من إعادة النّظر فيه.

ويرى عزّ الدّين مجدوب أنّ تقسيم النّحاة كان قائما على شكل المضمون لا على مادة المضمون كما صّرح به عبد الرّحمن أيّوب، وآخرون، وقولهم هذا لا ينفكُّ يوحي بعدم فهمهم للقدماء في دراستهم للجملة، فعندهم الجُملة بنية هَرَمِية تأتلف فيها الكلم بعضها ببعض، وتكوّن مكوّنات تنضوي بدورها ضمن مكوّنات أرقى مستوًى، إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى هو مستوى الوظائف النّحوية الأساسيّة ولم يفهموا أنّ النّحاة راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرا من الكلمات المتبايّنة مبنى ومعنى ضمن قسم الاسم مثلا، ولهذا السّبب تفقد دعوتهم إلى إخراج كثير من الأقسام الفرعيّة من باب الاسم.[21]

ونضيف أمرا آخر، وهو أن الاعتماد على شكل الكلمة فقط في التّقسيم والتّعريف، يجعل منها تقسيمات وتعريفات غير جامعة مانعة، وعليه فإن ما عابه أيوب على النّحاة وقع فيه هو كذلك، فليس كل الأسماء تقبل العلامات الشّكلية للاسم، ولا كل الأفعال تقبل علامات الفعل كلها، لذلك كان لازما اعتماد الشّكل، والمعنى معا.

4. الإعراب والبناء عند عبد الرحمن أيوب:

أنكر الوصفيون العرب ما أقرّه علماء العربية في قضية الإعراب، ووجهوا لهم جملة من المآخذ، تتلخص في نقاط، هي:

_ حركات الإعراب ليست أعلاما على معاني، كما زعم جمهور النّحاة، الذين رأوا أن هذه الحركات جيء بها للدّلالة على الفاعلية، والمفعوليّة، والإضافة، وقد تبنى هذا الرأي كل من إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب.

_إن النّحاة تأثروا في وضعهم لقواعد الإعراب، والبناء، بفلسفة أفلاطون عن الموجودات، وقال بهذا الرّأي عبد الرحمن أيوب.

_الإعراب فرع المعنى الوظيفي، وليس فرع المعنى الدّلالي، أو بمعنى آخر، لا يجب معرفة معنى العبارة في عملية الإعراب، وقد تباينت تفسيراتهم لها، فإبراهيم أنيس أكّد على أن هذه الحركات إنما يؤتى بها للوصل في الكلام، والتّخلص من التقاء السّاكنين، وأنها ليست من بنية الكلمة، فلا تغير معناها، ولا مبناها، وأنه لتحديد المعنى الوظيفي للكلمات نكتفي بالنّظر إلى:

نظام الجملة العربية، والموضع الخاصّ لهذه المعاني اللّغوية داخل هذا النّظام، كما يقرّره العرف اللّغوي، ثم إلى الظّروف، والملابسات المحيطة بالكلام.

أما تمام حسان فقد عدّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي فقط، وليس فرع المعنى الدلالي ولا المعجمي، وأنه لإعراب جملة ما يكفي أن ننظر إليها وفق مجموعة من القرائن اللّفظية والمعنويّة، وبهذا الرّأي يخالف جمهور النحاة الذين اشترطوا في قبول الإعراب أن يكون موافقا للمعنى المراد تبليغه، وأن دلالة الألفاظ المعجمية تساعدنا في مواضع كثيرة في تحديد الإعراب، كما أنهم رفضوا أعاريب كثيرة كونها توصل إلى معاني فاسدة، وقد عدّ تمام حسان حركة الإعراب قرينة لفظيّة، من بين عديد القرائن، التي تحدد المعنى الوظيفي للكلمات، إذ لا اعتبار لها خارج بقية هذه القرائن.

1.4 نقد عبد الرحمن أيوب لقضية الإعراب، والبناء:

يتخلص نقده في نقطتين: **الأولى**: قوله إن عِلل الإعراب، والبناء مبنية على اعتبارات منطقيّة، وهي نتيجة لتأثّر النّحويين بفلسفة أفلاطون عن الموجودات في تقسيمه الثّلاثي للكلمة، ثم إقراره أن أهم أنواع الموجودات هي الذّات، فعنها تصدر الأحداث، وبطريقها تقوم العلاقات، والحرف عنده ضعيف؛ لأنه لا يدل على موجود، وقد سار النّحاة على هديه؛ إذ قسّموا الكلمة إلى أنواع ثلاثة، ثم صنّفوها بحسب القوّة، والضّعف إلى معربة، ومبنيّة، فالقوة صفة للمعرب، والضّعف صفة للمبني، فرأوا أن الاسم أقوى الأنواع لذلك كان معربا، وهذا ما يتطابق في نظره مع مذهب أفلاطون في جعله الذات أقوى الأنواع، ثم يأتي الحدث (الفعل) في المرتبة الثّانية، ثم الحرف، وهو أضعف الأنواع لذلك كان مبنيا دائما. وقد يحصل أن يشابه قسم قسما آخر، فيتأثر به قوة وضعفا، فإذا شابه الاسم الحرف فقد ميزة الإعراب، واكتسب صفة الضّعف، وعليه: تكون علّة الإعراب القوة الذاتية كما في الاسم، أو المكتسبة كما في الفعل المضارع، وعلّة البناء الضّعف الذّاتي كما في الحرف.[22]

وفي اعتقاده أن لا ضرورة لافتراض القوّة والضّعف، بما أن كل قسم يتكون من مجموعة من الأصوات، ثم لم لا يرتفع الحرف لمنزلة الاسم، فيكتسب قوته فيكون معربا؟، فقرّر بذلك عدم منطقية استدلالات النّحاة لعدم تلازم الفروض، والنّتائج التي يهدفون إليها.[23]

_ **الثّانية**: رفضه لمقولة النّحاة إن إعراب الكلمة يكون بحاجتها إلى العلامة الإعرابية لتحديد معناها الوظيفي، كما في الاسم، والفعل المضارع، وبناءها بعدم حاجتها إليها، كما في الفعل الماضي، والأمر، والحرف، لأن معانيها

تتميز دون الحاجة إليها، وهو بهذا الرّفض ينفي مقولة القدماء القائلة: "إن علامات الإعراب دوالّ على معاني"، وقد حاول أيوب تفنيد مذهب النّحاة، عن طريق مناقشته لبعض الأمثلة، حيث خَلُصَ إلى أن:[24]

_بعض التّركيبات تحتاج في التّفريق في الدّلالة بين بعضها، والبعض مع عدم اختلاف العلامة الإعرابية، كما في الفاعل (ضَرَبَ **مُحَمّدٌ**)، ونائب الفاعل (ضُرِبَ **مُحَمّدٌ**، فيه معنى المفعوليّة).

_ أن هناك بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدّلالة، مع اتّحاد في العلامة الإعرابيّة، مثل قولك: **محمدٌ** ضرب، وضرب **محمدٌ**. ففي هذين المثالين اتفقت العلامة الإعرابية، واختلفت الوظيفة التّركيبيّة، لكلمة محمد (الأول مبتدأ، والثّاني فاعل).

وبناء على ما سبق من أمثلة، رأى عدم وجود تلازمٍ بين حضور العلامة الإعرابية، وبين الحاجة إلى التّمييز بين المعاني التّركيبية، وإذا غاب التّلازم، انعدمت السببيّة.

وكذا الأمر في الأفعال، فلو كانت الحاجة لتمييز المعاني سبب الإعراب، لأعرب الماضي أيضا، كما أعرب المضارع، فكما يحتاج المضارع في قولك: لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن (وهو المثال الذي استدل به النّحاة في إعراب المضارع)، إلى حركة للتّمييز بين معنى الجزم، والنّصب والرّفع، يحتاج الماضي في قولك: ما صَامَ زَيْدٌ واعتَكَفَ، إلى التّمييز بين المعاني المختلفة، حيث تحتمل هذه الجملة معنيين هما: مَا صَام ومَا اعتكفَ، أو ما صامَ ولكن اعتكفَ، فلم لم يُعرب الماضي في هذه الحال بالرغم من حاجتنا لتحديد المعنى المراد؟، وقد أورد الخُضريّ في حاشيته، أن هذا التّركيب سماعيّ قليل الورود، غير أن الحقيقة _كما يرى أيوب_ تُظهر إمكانية إنشاء جمل كثيرة على شاكلتها، ليؤكد أخيرا إلى ضرورة الإقلاع عن التّدليل، والتّعليل، والجنوح نحو وصف الواقع اللّغوي كما هو، وهو ما تدعو إليه المدرسة الشّكلية.[25]

2.4 تفسيره لقضية الإعراب، والبناء:

اجتهد عبد الرّحمن أيوب في تقديم تفسير آخر لهذه القضية، وتقوم محاولته على التّفريق بين مفاهيم أربعة، هي: الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابية، وتوضيح ذلك على النّحو الآتي:[26]

_**الإعراب، الموقع الإعرابي:** فالإعراب تغير في أواخر الكلمات بتغيّر التّراكيب، وعكسه البناء، وكل من الإعراب، والبناء صفة ذاتيّة ثابتة في اللّفظ، بصرف النّظر عن وظيفته في الجملة، أما الموقع الإعرابي، فهو الوظائف النّحوية التي تشغلها الكلمات في التّركيب كالفاعليّة، والمفعوليّة، والحال، والإضافة.

وبناء على هذا التّفريق أكّد على أن النّحاة خلطوا بين الأمرين، وعالجوا بعض الأبواب النّحوية علاجا مضطربا، حيث قرّروا أن اسم لا النّافية للجنس، والمنادى العلم المفرد، والنّكرة المقصودة، من المبنيات، وعلّلوا ذلك، بقولهم إن: اسم لا مركّب معها تركيب خمسة عشر، وقالوا في المنادى العلم المفرد إن عبارة (يا محمد) واقعة موقع عبارة (أدعوك)، حرف النداء (يا) يقوم مقام أدعو، والعلم المفرد يقوم مقام الكاف.

إن هذه الأبواب النّحوية عند عبد الرحمن أيوب (المنادى العلم، واسم لا النّافية للجنس، والفاعل، والمفعول، والحال وغيرهم)، هي مواقع إعرابية عارضة للكلمة، وليست بحالة ذاتيّة، فلا تُوصف بالإعراب، أو بالبناء؛ أي أنها ليست كلمات بالذّات، بل هي وظائف تشغلها الكلمات، وتُحدّدها التّركيبات المختلفة، كما أن العميد أو المدّرس، والضّابط، وظائف يشغلها الأفراد.

وقد ردّ على تعليلات النّحاة في باب النّداء، وباب لا النّافية الجنس، بقوله إن: وضع جملة (يا محمد)، مقام جملة (أدعوك) غير دقيق، لأن الأولى إنشائية، والثّانية خبرية، كما أن (الكاف) فَضلة، و(أدعو) وحدها تشكّل تركيبا كاملا يتم به الكلام، فكيف يقوم حرف النّداء مقام جملة تامّة؟ وكيف يقوم المنادى العلم مقام الفضلة؟ وأكّد على أن لا تشابه بين (لا واسمها) وبين تركيب (خمسة عشر)، لأن التّركيب الأول يُعد من العلاقات الإعرابية، التي يعمل فيها أحد الأطراف في الآخر (عامل ومعمول)، وليست علاقة (خمسة بعشر) من علاقة العامل بالمعمول.

_**الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية**: وجه الفرق بينها هو:

_الحالة الإعرابية هي الحكم الإعرابي، من رفع، ونصب، وجر، وجزم، ولكل موقع إعرابي حال إعرابية يقتضيها. ولتلك الحالات الإعرابية علامات تعبر عنها لفظيا.

_الحالة الإعرابية أمر ذهني تكون على قسمين: ظاهرة، أو غير ظاهرة، وفي الحال الأولى تُعبّر عنها العلامات الإعرابية، لأما العلامة الإعرابية فهي لفظيّة ظاهرة، وعليه فمن الخطأ أن نقول: إن العلامة الإعرابية مقدّرة أو منويّة، لأن الصّوت غير الملفوظ غير موجود أصلا، ولا يمكن أن تُلحظ في الذّهن، وعليه، فهي إما موجودة أو غير موجود.

ولتوضيح الفرق بين الموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامة الإعرابي، نورد المثالين الآتيين: (ضَرَبَ مُحمَدٌ عليًا) _ (وأَخَذَ الولدُ الكتابَ).

_ **موقع الفعلية**: يمثله الفعلان (ضربَ، أخذَ)، **وحالتهما الإعرابية** غير ظاهرة، أما **العلامة الإعرابية**، فجميع الأفعال الماضية مبنية.

_**موقع الفاعلية**: يمثله الاسمان (محمدٌ، الولدُ)، **وحالتهما الإعرابية**، هي الرفع وهي ظاهرة، أما **العلامة** فهي الضّمة.

_**موقع المفعوليّة**: يمثله الاسمان(عليًا، كتابًا)، **وحالتهما الإعرابية** النّصب وهي ظاهرة، **والحركة الإعرابية** الفتحة.

5. الاسم والضّمير عند عبد الرحمن أيوب :

من بين العيوب التي وقع فيها النّحاة كما يرى أيّوب تقسيمهم للاسم على أساس دلاليّ، فقسم بحسب الدّلالة على معيّن، وغير معيّن، وبحسب اعتبار آخر إلى اسم جنس، واسم شخص، ولم يَنْفِ أنّ النّحاة اعتمدوا على الشّكل أحيانا في تعريفهم للنّكرة، والمعرفة، فذهبوا إلى أنّ ما قبل "أل" التّعريف فهو معرفة، غير أنّهم في ذات الباب يلجؤون إلى المعنى مرّة أخرى، وذلك عندما قالوا إنّ ما أثّرت فيه "أل" فهو معرفة بعد أن كان نكرة، وما لم تؤثّر فيه (أل)، وهو معرفة بدونها..[27]

وبما أنّ النّكرة ما دلّت على غير معيّن، وأنّ المعرفة ما دلّت على معيّن، فكيف نعدّ أسماء الإشارة والضمائر من المعارف، وهي لا تدلّ على معيّن إلا بوجود القرائن المادّية، أو الخارجيّة، فالضّمير "أنا" لا يقتصر في استعماله على شخص واحد بعينه بل يستعمله الملايين من النّاس، فلو قلنا إنّ الضمير "أنا" دلّ على متكلم، و"أنت" دلّ على مخاطب، فإنّ هاتين الكلمتين غير معيّنتين، بل يندرج تحتهما عدد كبير من الأفراد[28].

الأمر نفسه إذا تعلّق الأمر بأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وضمائر الغيبة، فعلى الرّغم من تصنيفها ضمن المعارف إلاّ أنّها تحمل شيئا من التّنكير إلا بحضور قرائن خارجيّة تكمّل لها دلالتها على المعرفة. وإن كان لابد من وجود قرائن خارجيّة لتحديد المعرفة من النّكرة، فإنّه لابدّ أن تكون دراسة التّعريف، والتّنكير منطلقةً أيضا من دراسة تلك القرائن التي تُكسب الاسم التّعريف أو التّنكير.

لكن لم يكن قصد النّحاة كما فهمه عبد الرّحمن أيّوب في قولهم إنّ الضّمير هو أعرف المعارف، فقد كانوا يقصدون ذلك في المقام الذي قيل فيه وبحضور المتكلّم عينه إذا قال أنا، أو إذا خاطب السّامع فقال أنت، ومن ثَمَّة لم تكن هذه الضمائر (أنا، أنت) تُطلق على أحد غيرهما في ذاك السيّاق والمقام.

وعُرّف الضمير أيضا على أساس دلاليّ، فهو اسم يدلّ على متكلّم أو مخاطب أو غائب، ويظهر قصور هذا التعريف وعدم اشتماله لجميع الأفراد بدليل أنّ تاء التّأنيث بالرغم من دلالتها على الغائب إلاّ أنّهم عدّوها حرفا، إضافة إلى أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النّسوة لا تدّل على غائب ولا على مخاطب. وكان للمنطق الفلسفيّ شأن في توجيه النّحاة القاعدة هذه الوجهة، لأنّ المنطق يرى بعدم جواز وجود مؤثّرات لأثر واحد، وعليه فلا وجود لفاعلَيْن لفعل واحد، وبذلك أخرج النّحاة تاء التّأنيث من الاسمية إلى الحرفية عملا بهذه القاعدة المنطقيّة، فلو اعتبرنا تاء التّأنيث في قولك: جاءت فاطمة، لأعربت فاعلا كما أنّ فاطمة فاعل أيضا، وهذا مخالف للقاعدة القائلة بعدم جواز وجود فاعلَيْن لفعل واحد، " وهو شأن ألف الاثنين في الفعل ضربتما وألِفُ التّثنية، واو الجماعة ونون النّسوة في صيغة المضارع في لغة أكلوني البراغيث." [29]

وللخروج من هذه الاعتبارات الفلسفيّة وجب إقرار أحد الأمرين هما:[30]

_ أن نسلّم بوجود لفظتين دالّتيْن على الفاعل في الجملة الواحدة، بما أنّه بإمكاننا أن نقول: (جئتُ أنا)، ومنه وجود لفظتين دالتين على الفاعل هي ضمير (التّاء)، والضّمير (أنا)، فإنه من الطّبيعي جدًّا أن نقول: إنّ المثال من نحو قولك: (جاءت فاطمة)، فيه لفظتان دلّتا على الفاعل هي تاء التّأنيث، والاسم.

_ ألاّ نعد هذه الزّوائد سواء أكانت في أوّل الكلمة أم في آخرها من الضّمائر، بل وجب أن نعدّها مجرّد زيادات تصريفيّة للصّيغة الفعليّة.

ودعا أيّوب إلى عدم التّفرقة بين ما عدّه النّحاة أحرفا زائدة تلحق الفعل المضارع في أوّله، وبين الضمائر المتّصلة في آخر الكلمات، فلا ينبغي أن يكون هذا التّقديم والتّأخير، دافعا لتأثير في اِسْمِيَّة تلك الزّوائد.[31]

ومن الواضح أن موقف عبد الرحمن أيوب من الضّمير لم يكن دقيقا، بسبب النّظرة الجزئية لكتب النّحاة، إذ أن التّعريف الضّمير الذي اعتمده قد علّق عليه النّحاة، وقدّموا تعريفات أكثر دقة منه[32]، ففي التّسهيل جاء تعريف المضمر على أنه "الموضوع لتعيين مسمّاه مشعرا بتكلمه، أو خطابه أو غيبته."[33]، وأورد صاحب (التعريفات) أيضا أن المضمر عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم، أو المخاطب، أو غيرهما بعد ما سبق ذكره إما تحقيقا أو تقديرا."[34] لذلك فلو أخذ عبد الرّحمن بهذه التّعريفات لم يكن ليقل ما قاله في الضمير.

ويرى أنّ تقسيم الاسم وفق الاعتبار الثّاني إلى اسم شخص، وهو ما دلّ على فرد بعينه، واسم جنس، وهو ما دلّ على أيّ فرد من أفراد النّوع، أيضا لم يكن هذا التّقسيم من الواقع اللّغوي، بل كان بالاعتماد على الدّلالة، وبالاتّكاء على فروض فلسفيّة، واعتبارات منطقيّة، ليست من الأبحاث اللّغوية في شيء، وانتهى أيوب من هذا الباب مبينا أن الارتكاز على المعاني لا يوصل إلى نتائج دقيقة "لأنّها أمور اعتبارية تتّسع وتضيق، وتختلف من

مفكّر لآخر، ولذلك "لا يفرّق علماء اللّغة بين المعاني المجرّدة بل بالمعاني التي تعترف بها الجماعة اللّغوية وتظهر ظهورا مادّيا في مفردات اللّغة وتراكيبها، فلابدّ لنا حين ندرس الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا دلالتها، وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميّز بين المعارف والنّكرات لا باعتبار أنّ الأوّل يدلّ على معيّن، والثّاني لا يدلّ على ذلك بل يكون التّفريق بالنّظر إلى الصّفات اللّفظية والتّركيبية لكلّ منهما"[35].

لكن علينا أن نكرّر ما ذهبنا إليه من أنّ إقصاء المعنى واعتماد الشّكل فقط لا يوصلنا إلى نتائج دقيقة في الأغلب الأعمّ، ولا شكّ أنّ الباحثين العرب أمثال تمّام حسّان أدركوا قيمته في الدّراسات اللّغوية، لذلك اتسمت بحوثه اللغوية باعتماد الشّكل والمعنى معا، بالإضافة إلى أن المعنى يشكّل نقطة مهمة في الدّرس اللّساني التّوليدي، وهذا الأخير ثار ضد المدرسة الشّكلية وبين قصورها في دراسة اللّغة نتيجة إهمالها للمعنى.

6.قضيّة التّقدير، والبروز والاستتار في الضّمير:

لقد رفضت قضية التّقدير، والاستتار في النّحو رفضا مطلقا عند الوصفيين العرب المحدثين، حيث يُرجعون حصول ذلك إلى تأثّر النّحاة بالمنطق الأرسطي، ممّا نتج عنه غلوّ وإسراف في التّقدير والتّعليل، وكانت غاية النّحاة في ذلك هو تأويل كلّ المسائل اللّغوية التي تخالف القاعدة الموضوعة.

ويري عبد الرّحمن أيّوب أنّ قضيّة التّقدير أمر ليس واقعيا لقيامه على الافتراض والتّأويل "فإنّ كلّ كلمة أو حركة يقدّرها النّحاة ليست بكلمة ولا حركة على الحقيقة وأمرهم في ذلك أمر من يتخيّل وجود طلبة فيعقد امتحانا ويوزّع كرّاسات وأوراق وأسئلة لمجرد هذا الخيال، لأنّ الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل والملاحظة بالذّهن"[36] وعلى هذا الأساس رُفِضَ تنوين العوض كونه أمرا تقديريّا يقوم على التّأويل.

ومسألة البروز والاستتار في الضّمائر ترجع إلى فكرة فلسفيّة هي عدم إمكانية وجود حدث دون مُحْدِثٍ له، ومنه لا وجود لفعل دون فاعل أظاهرًا كان أم مستترا، ثم يطرح أيّوب تساؤلاتٍ على النّحاة قائلا: الضّمير أنت في قولك: تضرب أنت كيف يكون توكيدا لضمير مستتر هو الفاعل، كيف يثبت النّحاة وجود الضّمير المستتر، وأنّه ليس هذا الذي ظهر أمامنا[37].

وذهب النّحاة إلى أنّ الخبر المشتق يتحمّل ضميرا مستترا يعود على المبتدإ في نحو قولك: (زيدٌ قائمٌ)، فأصلها عندهم زيدٌ قائمٌ هو، وقد أنكر ذلك بقوله إنّ المثال القائل: (أنا قائم)، و(أنت قائم)«لا يمكن أن يكون الضّمير المستتر مُقدَّرًا بـ:(هو)، بدليل أنّه ضمير للغائب لا للمخاطب، وإنْ ذكر النّحاة أنّ تقدير الضمير ههنا مرّة يكون أنا، ومرّة أنت، وأخرى هو، فإنّ تحديده يكون من المبتدإ وليس من الخبر المشتق (اسم الفاعل)، وإن قلنا بهذا الأمر بطلت قضية استتار الضّمير لأنّ اسم الفاعل لا يدل عليه في هذه الأمثلة السّابقة.[38]

ويفهم من موقفه هذا أنه يرفض التّقدير جملة، وتفصيلا، ولكنّنا نؤكد على أن تقديرات النّحاة يحتّمها واقع اللّغة العربية، وتراكيبها، لذلك لا ينبغي رفضه من أساسه.[39]

إن التّقدير آلية من آليات التّعليل النّحوي لا بد منه في تفسير قضايا اللّغة، فبه يتحقق الانسجام والاطراد بين هذه المسائل، وغيابه قد يؤدي إلى فوضى في التّقعيد، على أننا نؤكد أن المبالغة فيه ليس مقبولا، وينبغي الاكتفاء به في حدود الواقع اللّغوي دون تعدٍ لتقديرات قد تلج بالظاهرة اللّغوية في متاهات فلسفية لا مخرج منها.

بالإضافة إلى أن اتّهام النّحاة بإغراق النّحو في التعقيد نتيجة اعتماد التّقدير والتّعليل، وجعلهما سببا لضعف المنهج النّحوي، أمر يفنده البحث العلمي، فالمنهج التّعليلي القائم على آلية التّقدير والتّأويل يعد من مقتضيات النّظرية النّحوية، والنّظرية لا بد لها من انسجام، واطراد في قواعدها، وليس أدلّ على ذلك من كون التّقدير قد عاد ليثبت وجوده في ساحة الدّرس اللّساني الحديث وأصبح دعامة من دعائم المنهج التّوليدي التّحويلي.

7. الجملة، وأقسامها:

يعرف الكلام على أنّه القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليه، كقولك زيد قائم، وعمرو جالس[40]، الكلام والجملة عند النّحاة شيء واحد، وهذا الذي يؤكّده ابن جني في قوله: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمدٌ، وضرب سعيدٌ، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، وريد..."[41]

يرى عبد الرحمن أيّوب أنّ النّحاة في تحديدهم للجملة لم يفرّقوا بين **الحدث اللّغوي، والنّموذج التّركيبيّ**، حيث يُمثّل الأوّل الجانب المنطوق في الواقع، ويُمثّل الثّاني الجانب المكتوب؛ وعليه فالجملة ليست كما يراها النّحاة تتكوّن من مجموعة من الكلمات فقط، بل هي أكبر من ذلك، حيث ترتكز على جوانب تركيبيّة أخرى، ونماذج صوتية كالنّبر، والتّنغيم، فتُشكّلُ هذه الجوانب مجتمِعَةً الجملة الواقعيّة التي تُفيد فائدة يحسُن السّكوت عليها وهو ما سماه بالحدث اللّغوي، ومثال ذلك: هل قال كذا ؟ فهي مُركَّبَةٌ من حرف استفهام، وفعلٍ ماضٍ، ومن نموذج للنّبْر (نبر خفيف، أو شديد)، وتنغيم (متوسط، مرتفع..)، فكّل هذه الأمور إضافة إلى النّطق بالكلمات هو ما يُعرف بالجملة التّامة، فبحسب النّبر، والتّنغيم تتّخذ الجملة الواحدة عدّة معانٍ، كأن تأخذ معنى النّداء، أو الإخبار، أو التعجّب، أو الاستفهام[42]، وهو ما يدلّ أنّ عبد الرحمن أيّوب يدعو إلى إضافة هذه الجوانب في التّعريف الخاصّ بالجملة، لأنّ تعريف النّحاة ينطبق جانب منها فقط.

ويرى أنّ النّحاة نهجوا منهج المَنَاطِقَة في مناقشتهم للجملة، فنحاة الإغريق يذهبون إلى أنّ القضيّة _وهي تقابل الجملة في النّحو العربيّ_ تتكوّن من موجودات (ذوات وأحداث)، وهي الأجزاء المكوِّنَة للقضايا، وهذا ما يتطابق والنّحو العربيّ في قولهم: إنّ الكلمات هي أجزاء للجمل، وتُقَسَّم هذه الكلمات إلى مسند، ومسند إليه، ورابطة، وهي نفس أجزاء القضيّة عند الإغريق مع اختلاف في التّسمية فقط، ففي المثال القائل: محمَّدٌ قَائمٌ، تتكوّن من مسند إليه يمثّله الشّخص أو الذّات محمّد، ثم مسند يمثّله الحدث قَائمٌ، وعلاقة بينهما، في حين يمثّل محمّد حسب المناطقة المحمول وهو الذّات، ويمثّل لفظ قائم الموضوع وهو الحدث، وعلاقة بين المحمول والموضوع أو بين الذّات والحدث، ولكن كيف يفسّر عبد الرّحمن أيّوب وجود بعض التّراكيب التي تحتمل أكثر من معنى بسبب اشتمالها على مشترك لفظيّ، أو وقوع غموض فيها؟ هنا "تصبح الدّلالة مع التّركيب هما المَدْخلُ الصّحيح لتحليل مثل هذه الجمل ."[43]، وهذا القول يدْحَضُ مقولة كفاية الاعتماد على الشكّل فقط في التّحليل اللّغوي.

كما أنّ أرسطو لم يتناول الجملة كما تناولها النّحاة على حدّ زعم عبد الرّحمن أيّوب، لأنّ الجملة عند أرسطو تُعدُّ قسمًا من الكلام لها معنى، كما أنّ لبعض أجزائها معنى مستقلاً باعتباره لفظا، وإنْ لم يعبّر عن حكم، وأرسطو لم يهتمّ إلاّ بالجملة الخبريّة بسبب أنّ المنطق يقوم على فكرة القياس، كما أنّ الجملة عنده تتكوّن من موضوع، ومحمول، مع تقديم المحمول على الموضوع، أما عند نُحَاتنا الأوائل فلم يتناولوا تعريف الجملة من

البداية، فسيبويه عرضَ لأنماط الجملة الخبريّة، والإنشائيّة، وبحث في تركيبها دونما لجوء إلى تعريف الجملة، وفي القرن الرّابع نجد ابن جنّي قد أشار إلى دلالتها على معنى مستقلّ، جامعًا بين جملة الخبر، والإنشاء، كما اتّفق النّحاة على أنّ المبتدأ أهمّ من الخبر، ومُقَدَّمٌ عليه في الجملة الاسميّة، ولا يكون الخبر أعرف من المبتدإ ، وعليه فكما هو واضح فإنّ الخبر في النّحو العربي لا يطابق فكرة المحمول الأرسطيّة؛ لأنّ المحمول عنده عام بالنّسبة للموضوع، ولذلك قُدّم عليه بينما الخبر عند نحاة العربيّة، فمبنيٌّ على المبتدإ، وقد يكون هو المبتدأ، كما قد يكون زمانا له أو مكانا.[44]

وأنكر أيوب تقسيم النّحاة الجملة إلى: فعلية، واسمية، بدليل وجود جمل لا تدخل في نطاقهما كجمل النّداء، التعجّب، نعم، وبئس، وغيرها، فليس صحيحا في اعتقاده أنّ هذه الجمل مُؤَوَّلةٌ بعبارات فعليّة كما ذهب إلى ذلك النّحاة.

وأكّد على أنّ التّقسيم وجب أن يقوم على أساس **الإسناد**، فتكون بذلك الجمل قسمين:

_**جمل إسناديّة:** وتدخل في نطاقها الجمل الفعليّة، والجمل الإسميّة

_**وجمل غير إسنادية:** وهي جمل النّداء، والتّعجّب، وغيرهما.

والباحث هنا بالرغم من رفضه لعمل النّحاة، وبعض مفاهيمهم إلا أنه بقي يدور في فلكها، لتظلّ "الأفكار القديمة هي السّائدة، واستمرّ الفكر النّحوي العربيّ القديم مصدرا أساسيًّا لكثير من الكتابات الوصفيّة العربيّة التي اعتمدت بوعيّ أو بدون وعي تصوّرات القدماء، ومصطلحاتهم، ومفاهيمهم في أسلوب حديث."[45]

8.خاتمة:

بعد هذا العرض توصّل البحث إلى جملة من النّتائج أبرزها:

_ يقوم النّقد عند عبد الرّحمن أيّوب للتّراث النّحويّ على معايير أهمها: إقصاء المعنى في دراسة الظّاهرة اللّغوية، واعتماد الشّكل أساسا لذلك، ويدعو إلى اعتماد المنهج الوصفيّ بدل التّفسير الميتافيزيقي، والتّعليل المنطقيّ.

_ يقرّ أيوب بعدم أصالة الدّرس النّحوي العربيّ؛ لأنه اعتمد على النّحو الإغريقي في كثير من جوانبه منذ مرحلة النّشأة، وتأثّر أيضا بالمنطق الأرسطي في باب التّقسيم الثّلاثي للكلمة، وفي الإعراب والبناء، وفي تقسيمات الجملة، وهلم جرا، وقد أبطل بعض الباحثين حدوث التّأثر في المراحل الأولى من التأليف النحوي، وبينوا أن حضور الجانب العقلي في عمل النّحاة مردّه إلى تبادل التّأثير والتّأثر مع العلوم الإسلامية العقلية، وهما علما الفقه والكلام.

_ لم تتجاوز دراسته حدود النّقد في كثير من الأحيان، ولم يقدّم بديلا لقضايا رفضها رفضا مطلقا من ذلك بعض المفاهيم والتّقسيمات، فعلى الرّغم من رفضه إيّاها إلاّ أنّه اعتمد على التّقسيم نفسه، وعلى المفاهيم ذاتها التي جاء بها النّحاة المتقدّمون في طرح أفكاره.

_ إنّ النّقد الذي وجّهه الباحثُ للتّراثِ النّحويّ القديم، لا يخرجُ عن المقولات النّقدية التي قال بها الوصفيون الغرب، فالأمر لا يعدو أن يكون إسقاطا تعسّفِيًّا على التّراث النّحويّ، وجعله مساويا للنّحو التّقليدي الغربي، دون مراعاة لخُصوصيات كل درس، خاصة وأنّ الدّراسات اللّغوية العربيّة، بما فيها النّحو ارتبطت في نشأتها بالقرآن الكريم، فعَمِلَتْ على فهمه وخدمته.

_ يعتمد أيوب في نقده على النظرة الجزئية للنّصوص التّراثية، في حين أن المنهج العلمي السّليم يقتضي الدّراسة الشموليّة، وهذا ما نلمسه في باب الضّمائر مثلا، حين أغفل تعريفات أكثر دقة للضّمير، واعتمد على تعريف واحد ثم بنى عليه أحكامه.

_ تعرّضت المدرسة الشّكلية الأمريكية لانتقادات عنيفة من طرف النّحو التّوليديّ التّحويليّ، بسبب إهمالها للمعنى، وللجانب العقلي، حيث أقرّ عدم كفاية الجانب الشّكليّ في دراسة الظّواهر اللّغوية، ودعا إلى تجاوز الوصف، إلى تحقيق الكفاية التّفسيرية، ولا شكّ أن هذه الأخيرة تقوم على الجانب العقليّ أساسا.

9. الهوامش:

[*] "من مبادئ المدرسة التوزيعية وتمثل هذه المدرسة قطبا بنويًّا آخر في أمريكا تزعمه الأمريكي زيليخ هاريس، حيث جمع في كتاباته المتنوعة بين تجريبية اللّسانيات الوصفية، وما تطلّبته من ابتعاد جذري عن المعنى في الوصف والتّحليل، والصّرامة والإجراءات، وشكّلت المصادر المنطقية الرياضية، واللّسانية أهم المصادر التي تقوم عليها هذه المدرسة، وحصر هاريس مهمة اللّسانيات في معرفة ترتيب العناصر اللّغوية، وتوزيعها داخل مجرى الكلام والعلاقة بينها، مع إبعاد المعنى في الدّراسة وتقوم اللّسانيات الهاريسيّة في جوانبها الصّوتية، والصّرفية، والتّركيبية، على أسس تشمل التّقطيع، والتّصنيف، والتّحويل". ينظر: مصطفي غلفان: (2013)اللّسانيات البنيوية منهجيات واتّجاهات، دار الكتاب الجديد،ط1، بيروت، لبنان، ص 419_420_421_422

1عبد الرحمن أيوب: (دت)دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت ،ص03

2المرجع نفسه، ص11

3 المرجع نفسه ص د.

[4]ينظر: المرجع نفسه، ص هـ

[5]المرجع نفسه، ص2_3

[6]ينظر: حلمي خليل: (1996)، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص173.

[**]أقسام الكلام مبحث صرفيّ أساسا، لكنه يُعد الحجر الأساس لأي دراسة نحوية، لذلك فإن أغلب المؤلفات النّحوية تنطلق من هذا الباب أوّلا ، وهذا الأمر يحيلنا على أمر آخر هو تكامل البحث الصّرفي، والنّحوي عند علماء العربية، وعدم إمكانية الفصل بينهما، وهي الحقيقة التي يدعو إليها البنويون المحدثون.

[8]ينظر: تمام حسان، (1994)اللّغة العربية معناها ومبناها،دار الثقافة، المغرب،ص87 إبراهيم أنيس: (1966)من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ص279

[9]ينظر: المرجع نفسه، ص281_282

[10]ينظر: المرجع السّابق، ص87_88

[11] الزمخشري: (2004)،المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قذارة، دار عمار، مصر.، ص33.

[12]المصدر نفسه: ص243.

[13]المصدر نفسه: ص287.

[14]ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النّحو العربي، ص09_10.

[15]المرجع نفسه: ص 21

[16]ينظر: المرجع نفسه

[17]ينظر: عبد الرحمن حاج صالح: (2012)منطق العرب في علوم اللسان، موفم ، الجزائر ، ص28.

[18]سيبويه: (1988)، الكتاب، ط3،تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص 12.

[19]عبد عبد الرحمن حاج صالح: (2007)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم ، الجزائر ، ص 53.

[20] ينظر: عبده الراجحي: (1979)النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ص89.

[21] ينظر: عز الدين المجدوب: (1998)، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، ص244.

[22] ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص22_30

[23] ينظر: المرجع نفسه، ص31_32

[24] ينظر: المرجع نفسه، ص32_33

[25] ينظر: المرجع نفسه، ص33

[26] ينظر: المرجع نفسه، ص34

[27] ينظر: المرجع نفسه، ص117.

[28] ينظر: المرجع نفسه.

[29] المرجع نفسه، ص75.

[30] ينظر: المرجع نفسه، ص 75_76

[31] ينظر:المرجع نفسه، ص75.

[32] فاضل السامرائي: (2001)، تحقيقات نحوية، ط1، دار الفكر، عمان ، ص 30

[33] ابن مالك: (1990)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطابعة، مصر، ج1، ص120

[34] علي بن محمد السيد الجرجاني: (1985)معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر ص182.

[35] عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربية، ص119.

[36] المرجع نفسه ، ص 61.

[37] المرجع نفسه، ص85.

[38] ينظر: المرجع نفسه، ص 156.

[39] داود عبده: (1973)، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت. لبنان ، ص26.

[40] ينظر : ابن هشام النحوي، (2001)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 19.

[41] ابن جني: (1952)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر."ط2، ج:01، ص17.

[42] ينظر: عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص135.

[43] حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص178.

[44] ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص101_102.

[45] مصطفي غلفان: (1998)،اللّسانيات العربية الحديثة نقد في المصادر، والأسس النّظرية، والمنهجيّة، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، المغرب.ص199.